الفوارق بين الزيدية والإمامية

# منتزع من كتاب ( الفتاوى )

## القسم الأول

لايستغني عنه طالب العلم

للسيد العلامة الحجة

عبد الرحمن بن حسين شايم المؤيدي

حفظه الله

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله رب العالمين وصلوات الله على سيدنا محمدٍ خاتم النبيين وعلى آله هداة المهتدين وعصمة المسترشدين.

وبعد:

فإنها وردت إلينا سؤالات طلب موردها كشف نقابها وإيضاح جوابها ويظهر من حال السائل أنَّه طالبٌ للرشاد وسالكٌ في مسالك الرواد، وقد طلب الحق مُبَرْهَنَاً وسأل التحقيق مُبَيَّنَاً، وقد تصديت للجواب بحصيلة ما عندي نزولاً عند رغبته لَّما منحني ثقته، وقد جمعت السؤالات المتفرقة وضممت كل فنٍ إلى فنه، فجمعت ما يتعلق بالإمامات إلى السؤال الأول ليتصل البحث على نسقٍ واحدٍ، وهذا أوان الشروع، ونسأل الله المعونة، قال السائل شرح الله صدره لقبول الحق:

**السؤال الأول** :

**ماهي الفوارق بين المذهبين الزيدي والإثنى عشري؟**

**الجواب والله الموفق**: أنَّ الفوارق واضحةٌ وجلية ولِمَيلنا إلى الإختصار فلنبين مَنْ هو الزيدي وبمعرفته يتميز عن غيره (وبضدها تتبين الأشياء) فاعلم وفقني الله وإياك: أنَّ الزيدية هي الفرقة المحقة الناجية أتباع الإمام الأعظم الإمام الشهيد ز يد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والتسليم، وإنما سُميت الزيدية زيدية لموافقتهم لإمام الأئمة زيد بن عليu في التوحيد والعدل والإمامات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على أئمة الجور، كما قال الإمام المهدي لدين الله محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن ـ النفس الزكية ـ عليهم السلام: أما والله لقد أحيا زيد بن علي ما دُثِرَ من سنن المرسلين وأقام عمود الدين إذ اعوج ولن ننحو إلا أثره، ولن نقتبس إلامن نوره، وزيد إمام الأئمة، وأول من دعى إلى الله تعالى بعد الحسين بن علي uـ .أ.هـ.

أورده شيخنا المولى الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي أسعده الله ونفع بعلومه، وقد أخرجه أبو طالب في أماليه(١٨٦)، وإذا عرفت هذا فالزيدي من قال بالعدل والتوحيد وأن علياً خليفة رسول الله والإمام من بعده ـ صلى اللهّ عليه وآله وسلم ـ بِلا فصل وأنَّ الحسنين هما الإمامان بعد أبيهما، الحسن بعد أبيه والحسين بعد أخيه، ثم الإمامة في أولادهما محصورة وعلى غير البطنين محظورة من جمع شروط الإمامة المعروفة وقام ودعى ونابذ الظلمة وباينهم وباينوه وأخافهم وأخافوه وقال بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المخوف، وقال بالخروج على أئمة الجور، فهذا هو الزيدي، إذا عرفت هذا تميز لك الفرق بين المذهبين الزيدي والإثنى عشري، فالإمامية الإثنا عشرية يعتقدون ويدينون بأنَّ الإمامة في إثنى عشر إماماً، ويزعمون أنَّه منصوصٌ عليهم بأسمائهم، وهم علي والحسنان وعلي بن الحسين ـ زين العابدين ـ ومحمد بن علي الباقر ـ وجعفر بن محمد ـ الصادق ـ وموسى بن جعفر ـ الكاظم ـ وعلي بن موسى ـ الرضا ـ ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي العسكري، والمنتظر بزعمهم وهو محمد بن الحسن، هذا مذهبهم في الإمامة، وقد أفدناك أنهم يدعون أنهم منصوص عليهم بأسمائهم.

أما الزيدية فيقولون: بالنص على أمير المؤمنين علي وبالنص على إمامة الحسن والحسين ـ صلوات الله عليهم ـ أما من بعد الثلاثة المعصومين فقد قدمنا أنَّ مَنْ جَمَعَ الشروط وقام ودعى وجاهد الظلمة وجرد السيف فهو الإمام المفترضة طاعته الواجبة متابعته، وأدلة هذا القول مبسوطة في مؤلفاتهم الحافلة، وليس الغرض ذكر الأدلة، إنما الغرض الفرق بين المذهبين، وقد حصل، والفوارق غير ما ذكرنا كثيرة لم نتعرضْ لها تجنباً للإكثار، ولكونها واضحة عند أولي الأبصار ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على خاتم النبيين وعلى آله الطاهرين.

***

## السؤال الثاني :

## ما هو تعريف العصمة عند الزيدية؟ و من هم المعصومون؟

الجواب والله الموفق: أنّ العصمة في أصل اللغة مأخوذة من العصم وهو المنع من الوقوع في الأمر المخوف، قال الله تعالى: {لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ} [هود/ ٤٣] ومنه تسمية وِكَاءِ القربة عصاماً لَمَّا كان يمنع الماء عن الخروج، ومنه سُمِيَ الوعل عصم لمنعه نفسه بالسكون في رووس الجبال، وهي في الإصطلاح: اللطف الذي يترك المكلف لأجله المعصية لا محالة مالم يبلغ حد الإلجاء، وقال قاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد ـ رحمه الله ـ في حدها هي عبارة: عن الأمر الذي عنده لا يفعل المكلف القبيح على وجه لولاه لاختاره من حيث امتنع عنده ولأجله واستعمل ذلك في الشر لا في الخير لا من حيث اللغة ولكن للإصطلاح، ثم قال: وكلا الوجهين يوصف بأنه لطف.اهـ.

وحيث قد ذكرنا اللطف والإلجاء فلنتكلم على طرف من أحوالهما، فاللطف هو: ما عنده يختار المكلف ما كلفه، ولولاه لكان يخل به فما علم ذلك من حاله وصفناه بأنه لطف، وقد يقال اللطف ما يكون المكلف عنده أقرب إلى فعل ما كُلِفَ به أو يكون فعل ما كُلِفَ أسهل عليه وأقرب إلى وقوعه منه، وسواء في ذلك الفعل والترك لأنَّهَا تكاليف، ولا غرض لنا في تقسيم اللطف ولا في بيان الإختلاف بين العلماء هل هو واجب على الله تعالى كما هو رأي الإمامية والمعتزلة، أم لا كما هو رأي أئمتنا عليهم السلام.

واعلم: أن المعونة من الله للمكلفين والتوفيق هي واللطف من وادٍ واحدٍ، وليست المعونة خلق الله القدرة والآلة للمكلف فقط بل هي أمرٌ زائدٌ على ذلك، وهو أنْ يقصد الله تعالى بخلقه لذلك أن يختار المكلف الطاعة ويترك المعصية فمتى فعله على هذا الوجه وصف ذلك بأنَّه معونة، ألا ترى أن مَنْ أعطى غيره سيفاً قاطعاً وقصد أن يجاهد به في سبيل الله وصف بأنَّه أعانه على الجهاد وإنْ كان السيف يصلح لقتل نفسه ولقتل المسلمين، ولا يوصف بأنه أعانه على ذلك لعدم القصد والإرادة لذلك، وأما التوفيق فإذا صادف إختيار المكلف للطاعة والإمتثال لأوامر الحكيم زاده الله هداً وتوفيقاً، {وَالَّذِيْنَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدَىً} [محمد/ ١٧].

وأما الإلجاء فقال قاضي القضاة: أنَّ الملجأ إلى الفعل لا بد أن يقع منه ما أُلجي إليه. والملجأ أن لا يفعل لا بد من أن لا يفعله، وقال أبوهاشم الجبائي: أن الإلجاء هو كل شيء إذا فعل بالقادر خرج من أن يكون يستحق المدح على فعل ما ألجيء إليه أو على أن لا يفعل ما ألجي إليه إلى أن لا يفعله، وذكر أن الإلجاء والإضطرار في اللغة بمعنى واحد. اهـ.

واعلم: أنَّ العلماء رحمهم الله قدِ اختلفوا في مَنْ تثبت منه العصمة هل يثبتها الله تعالى في المعصوم أم يثبتها المعصوم لنفسه، فقيل ثبوتها منه تعالى، ثم اختلفوا في الكيفية فعند أئمتنا عليهم السلام والمعتزلة أن كيفية ثبوت العصمة للأنبياء عليهم السلام بالألطاف التي يجعلها لهم كما يجعلها لغيرهم فهي من قبيل الألطاف ونوع منها مخصوص لكنه تعالى قد علم أنهم يلتطفون في ما هم معصومون عنه فلا يفعلونه، وإنَّما لم يفعلوه إختياراً منهم للخير وتنكباً عن سبيل الهلكة، وقيل بِنْيَةٌ مخصوصة ركبهم الله عليها فهم لمكانها ينفرون عن المعاصي ويرتاحون للطاعات، والصحيح القول الأول، لأنه يرد على الأخير أن المعصوم لا يستحق بفعل الطاعات وترك المقبحات ثواباً ولا مدحاً، إذ لا مشقة عليهم لكونهم على بنية تنفر من المعاصي وترتاح للطاعات فهم ملجأون إلى ذلك لا إختيار لهم، وقيل بل تثبت العصمة باختيار المعصوم لها فهو المثبت لها بالإتيان بالواجبات واجتناب المقبحات، وقيل بل تثبت له باختياره لكنه غير مستغنٍ عن معونة الله، وقيل ثبوتها من الله ومن المعصوم وكيفيته بخلق الداعي إلى فعل الطاعات واللطف الذي لأجله تركت المعصية منه تعالى وبفعل الواجبات واجتناب الكبائر من النبي ومعناه كالأول.

ولما تكلمنا على معنى العصمة وتكلمنا على بعض ما يتعلق بمباحثها، فلنتكلم على جواب الطرف الثاني، وهو : من هم المعصومون؟

فنقول وبالله التوفيق: لا خلاف في عصمة الأنبياء ـ صلوات الله عليهم ـ على الجملة وإنما الخلاف في تفاصيل، في وقت العصمة. وهل هم معصومون من الكبائر والصغائر؟ أم من الكبائر فقط؟ ولا خلاف بين أئمتنا ـ عليهم السلام ـ في عصمة الوصي والزهراء والحسنين صلوات الله عليهم ـ ولا خلاف بين أئمتنا أن جماعة أهل البيت معصومة وأن إجماعهم حجة، وأما أفراد أهل البيت غير الأربعة فليس أحد

سواهم بمعصوم سواء كان إماماً أم غير إمام، ولا أعلم قائلاً بعصمة الإمام من أئمتنا سوى أبي العباس الحسني ـ رحمه الله.

وقالت الإمامية: إن شرط الإمام أن يكون معصوماً، قال العلامة شُبَّر في كتاب حق اليقين صفحة:(٢٥٥) (لأنه حافظ للشرع قائم به حاله كحال النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم، ولأن الإمام إنما هو للإنتصاف للمظلوم من الظالم ورفع الفساد وحسم مادة الفتن، وأن الإمام لطف) اهـ.

فهذه أدلتهم وهي كما ترى واهية العرى.

وأقول: أنه إن أراد الإحتجاج على ذلك بالعقل فلا مجال للعقل في ذلك، وأما كون الإمام لطفاً أو أن فائدة نصبه وقيامه لحسم مادة الفتن فالعقل يصحح ذلك ولا يحتاج إلى أن يكون معصوماً، وأما أنَّ حال الإمام كحالة النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم فلا يحكم العقل بذلك بل يحكم بخلافه، لأن النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم مبلغ عن الله تعالى فوجب عصمته لأجل الوثوق بما يؤديه عن الله تعالى من الشرائع، والإمام ليس كذلك، وإن أراد الإحتجاج بالقياس فلا يصح مع أنهم لا يرون القياس حجة فليس لهم حجة على دعواهم هذه لا من عقل ولا نقل وكل ما لا حجة عليه وجب بطلانه، أما الطوسي صاحب التجريد هو وصاحب شرح التجريد فقد استدلا على عصمة الإمام بأنه لولم يكن معصوماً لزم التسلسل، والثاني باطل فالمقدم مثله وبيان الشرطية أن المقتضي لوجوب نصب الإمام هو تجويز الخطأ على الرعية فلو كان هذا المقتضي ثابتاً في حق الإمام وجب أن يكون له إمام آخر ويتسلسل أو ينتهي إلى إمام لا يجوز عليه الخطأ.ا.هـ

وهذا باطل لأنا لا نسلم أن المقتضي لوجوب نصب الإمام هو تجويز الخطأ على الأمة، لأن المقتضي لوجوب نصب الإمام هو إما الدليل الشرعي لمصلحة علمها الله في وجوب نصب إمام، أو الدليل العقلي والشرعي فليس المقتضي ما ذكره على أن تجويز الخطأ على الرعية إن أراد كل الأمة فهذا خلاف ما اتفق عليه المسلمون، وقامت عليه الدلالة القطعية من أن الأمة لا تجمع على الخطأ، وإن أراد وقوع الخطأ من بعضهم فقد وقع الخطأ في عهد رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم ولم يكن عاصماً لهم عن الخطأ : {وِمِنْ

أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ} [التوبة/ ١٠١]، فليس الإمام بأعظم من رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم ولا أجل قدراً منه، وبهذا يبطل دعواهم أن إمامهم يعلم الغيب فكيف يقول الله تعالى لرسوله صلى اللهّ عليه وآله وسلم :{لا تَعْلَمُهُمْ} وهم يدعون أن إمامهم يعلم الغيب، هذا وليس المراد التعرض لنقض مذهبهم، وإنما المراد بيان العصمة وتوابعها، وإنما الحديث يجر بعضه بعضاً، وقد قدمنا أن الأربعة علياً والحسنين وفاطمة ـ عليهم السلام ـ معصومون، وقلنا: أن جماعة العترة معصومة وأن إجماعهم حجة، وكذلك الأمة المحمدية لا تجمع على خطأ وإجماعهم حجة، وكذلك أنبياء الله ورسله ـ صلوات الله عليهم ـ معصومون وكذلك الملائكة ـ صلوات الله عليهم.

واعلم أن العلامة نصيرالدين صاحب التجريد اختار أن العصمة لا تنافي القدرة، قال الشارح: بل المعصوم قادر على فعل المعصيةـ وإلا لما استحق المدح على ترك المعصية ولبطل الثواب والعقاب في حقه فكان خارجاً عن التكليف وذلك باطل بالإجماع، وبالنقل في قوله تعالى: {قُلْ إِنَّما أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيّ} [الكهف/ ١١٠] هذا نص شارح التجريد العلامة الحلي وهو كلام جيد يوافق كلام أئمتنا المذكور سابقاً، هذا ونسأل الله الهداية والتوفيق والعصمة والتسديد وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله.

***

## السؤال الثالث

## متى نشأ مذهب الإثنى عشرية؟ وما السبب في إنشائه؟

الجواب: أن فِرَقَ الشيعة كثيرةٌ، وقد عدَّها علماء المقالات ولسنا نعتمد نقل خصوم الشيعة كالشهرستاني وابن حزم وغيرهما لمكان العداوة والمجازفة وعدم التحري، ولكنا نعتمد رواية أئمتنا وشيعتهم، ونقدم ما حكاه الفقيه العالم شيعي آل محمد، محمد بن الحسن الديلمي ـ رحمه الله ـ في كتابه المشهور:( قواعد عقائد آل محمد ـ صلوات الله عليهم ـ) بعد أن ذكر الإمامية فقال: إنما سموا إمامية لإلتزامهم بالإمام وقولهم أن الأمور الدينية كلها إلى الإمام، وأن الإمام بمنزلة النبي ولا بد في كل وقت من إمام، وأنه يُحْتَاجُ إليه في جميع أمور الدنيا والدين، وسموا رافضة لرفضهم زيد بن علي u ـ وهم فرق كثيرة إلى ثمانية عشر فرقة، إلى أن قال: والقطعية فهم الذين قالوا الأئمة إثنا عشر وبالنص الجلي عليهم، إلى أن قال: قيل: أن ابتداء مذهبهم وضعه المأمون وقرر في نفوس الناس أن الإمام واحد معصوم يُنَفِّر الناس بذلك عن من خرج من أهل البيت ـ عليهم السلام ـ وكان يقول رأيي في صرف الناس عن طريق المحبة خير من رأي آبائي في قتلهم.

وقال السيد العلامة عبدالصمد الدامغاني في رسالته ( الجوهرة الخالصة عن الشوائب) وهو يتكلم على تعداد ما نقم على الإمامية الإثنى عشرية، فقال: فمنها أن أهل كتب المقالات إتفقوا على أنهم لم يأخذوا مذهبهم عن أئمتهم ولا عن الثقات، وإنما هو موضوع مصنوع من المنصور أبي الدوانيق من بعد أن قتل جماعة من فضلاء العلوية منهم: محمد بن عبدالله النفس الزكية وأخاه إبراهيم بن عبدالله في عدة من الذرية الطاهرة فظن أبو الدوانيق أنه لا يزال يخرج عليه من العلوية قائم بالخلافة إلى أن قال: ورأى جماعة ينكرون قيام القائم بالإمامة ويعتقدون أن إمامها منصوص عليه، وأنه غائب عنها، وهم الكيسانية فلاحت له الحيلة فأعملها في جماعة من أصحابه، وبعث إلى الأقطار التي يظن أن فيها من جهال الشيعة من تطرأ عليه الشبهة وأمر ببث هذا المذهب فيهم ولا يشعرون أنه حيلة وصنع لهم نسخة وجعلها مع بعض أتباعه وأمرهم بإظهار التشيع وإلقائها إلى جهال الشيعة ومضمون ما في النسخة: أن بني إسرائيل كان لهم إثنى عشر نقيباً وأن جبريل نزل بلوح فيه أسماء الخلفاء على الأمة، وأنهم إثنا عشر بعد محمد صلى

اللهّ عليه وآله وسلم فقد مضى منهم خمسة إلى جعفر بن محمد الصادق، وهذا جعفر سادسهم لَمَّا علم أن جعفراً متزهد لا يقوم بالخلافة فالستة الباقون من ولده فاعتقد الجهال منهم ذلك المذهب، ولما سمع به جعفر الصادق أنكر على الشيعة فأبوا وقالوا: إن جعفراً ينكر علينا تقية على نفسه فاستمروا على ذلك وكل من يزعم الخلافة من العلوية بعد هذا يكونون أعداء الأعداء له وأحرص الناس على إتلافه وأخذل الناس له لإعتقادهم أن النص على غيره ...إنتهى.

قلت: ولا مانع من حمل الراويتين على الصحة وعدم التدافع إذ يمكن أن أبا جعفر هو الفاتح لهذه الفكرة، وأن المأمون قواها لما ضعفت وطال عليها الأمد فهو مجدد لفكرة جده مع أن أبا جعفر يمكن أنه إنما قوى هذه الفكرة وهي متقدمة، لأن الكيسانية كانت من مدة محمد بن الحنفية، وفي رواية الهادي u ـ ورواية المقريزي أن حدوث مذهب الإمامية بدأ عندما رفضوا بيعة زيد بن علي بحجة أن جعفراً هو الإمام كما سيأتي قريباً إنشاء الله..

ويكفي أن نقول: أنه مذهب محدث لم يقل به أحد من أئمتهم المنتسبين إليهم وهذا الوجه كافٍ في حدوثه وفي مجموع الإمام الأعظم الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم ـ صلوات الله عليه ـ من الكتاب برسم مكتبة اليمن الكبرى صفحة(٢٢٠) (ص/ ٩٠/ ط/ دار الحكمة) قال:( وفيه عن محمد بن علي بن الحسين باقر العلم أن قوماً وفدوا إليه، فقالوا: ياابن رسول الله إن أخاك زيداً فينا وهو يسألنا البيعة أفنبايعه؟ فقال لهم محمد: بايعوه فإنه اليوم أفضلنا. وعنه أيضاً أنه اجتمع زيد ومحمد في مجلس فتحدثوا ثم قام زيد فمضى فأتبعه محمد بصره، فقال له: لقد أنجبت أمك يا زيد، وفيه ما قال جعفر بن محمد الصادق ـ رحمة الله عليه ـ لما أراد زيد الخروج إلى الكوفة من المدينة قال له جعفر: أنا معك يا عم، فقال له زيد: أوما علمت ياابن أخي أن قائمنا لقاعدنا وقاعدنا لقائمنا، فإذا خرجت أنا وأنت فمن يخلفنا في حرمنا، فتخلف جعفر بأمر عمه زيد، وعن جعفر أيضاً لما أراد يحيى بن زيد اللحوق قال له ابن عمه جعفر: إقرئه عني السلام، وقل له إني أسأل الله أن ينصرك ويبقيك ولا يرينا فيك مكروهاً، وإن كنت أزعم أني عليك إمام فأنا مشرك، وعنه أيضاً لما جاءه خبر قتل أبي قرة الصقيل بين يدي زيد بن علي تلى الآية: {ومَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْموتُ فقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ} [النساء/ ١٠٠] فرحم الله أبا

قرة، وعنه أيضاً لما جاءه خبر قتل حمزة بين يدي زيد بن علي تلى هذه الآية {رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوْا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ ومِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ ومَا بَدَّلُوا تَبْدِيْلاً} [الأحزاب/ ٢٣] وعنه لما جاءه خبر قتل عمه زيد وأصحابه قال: ذهب والله زيد بن علي كما ذهب علي بن أبي طالب والحسن والحسين وأصحابهم شهداء إلى الجنة التابع لهم مؤمن والشاك فيهم ضال والراد عليهم كافر، وإنما فرق بين زيد وجعفر قوم كانوا بايعوا زيد بن علي، فلما بلغهم أن سلطان الكوفة يطلب مَنْ بايع زيداً ويعاقبهم خافوا على أنفسهم فخرجوا من بيعة زيد ورفضوه مخافة من هذا السلطان ثم لم يدروا بما يحتجون على مَنْ لامهم وعاب عليهم فعلهم، فقالوا بالوصية، فقالوا: كانت الوصية في علي بن الحسين إلى ابنه محمد ومن محمد إلى جعفر ليموهوا به على الناس فضلوا وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل اتبعوا أهواء أنفسهم وآثروا الدنيا على الآخرة وتبعهم على قولهم من احب البقاء وكره الجهاد في سبيل الله، ثم جاء قوم من بعد أولئك فوجدوا كلاماً مرسوماً في كتب ودفاتر فأخذوا بذلك على غير تمييز ولا برهان بل كابروا عقولهم ونسبوا فعلهم هذا إلى الأخيار منهم من ولد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلخ.. (ص/ ٩١/ ط/ دار الحكمة).

هذه رواية الهادي إلى الحق u ـ وهو الصادق في روايته والأمين في نقله، قد روى عن الباقر والصادق ـ عليهما السلام ـ خلاف ما تدعيه الإمامية لهما وهما مصرحان بإمامة زيد بن علي u ـ وأوضح بدء مذهب الإمامية وأنه لا سلف لهم، وأنهم لم يستندوا في مذهبهم هذا إلى أحد من أئمتهم، وإنما أحدثوه على جهة التحيل والفرار من ملامة من لامهم، وقد أتينا على ما أردناه من جواب هذا السؤال وفيه كفاية ومقنع، {ومَنْ لمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوْرَاً فَمَالَهُ مِنْ نُوْرٍ} [النور/ ٤٠] وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله.

***

**السؤال الرابع :**

**مَنْ هم أهل البيت المعنيون بقوله صلى اللهّ عليه وآله وسلم: ((إنِّي تارك فيكم ....)) الحديث؟**

**الجواب والله الهادي**: إنا نتكلم في مطالب بها يتضح الجواب وباتضاحها يتبين الحق والصواب.

**المطلب الأول في معنى العترة لغة وشرعاً وعرفاً :**

فنقول: إن العترة لغة: هم أولاد الرجل، قال في صحاح الجوهري: عترة الرجل نسله ورهطه الأدنون، قال شيخنا حجة الله على عباده مولانا مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي –نفع الله بعلومه وأسعده الله–: والعترة نسل الرجل لغة وعرفاً وشرعاً إلاَّ أنَّ الشرع حكم بدخول أمير المؤمنين –ع– في معنى عترة الرسول صلى اللهّ عليه وآله وسلم قطعاً كما في أخبار الكساء من الإشارة إليهم: بهـؤلاء أهل بيتي وعترتي وغيرهما ممالا يحصى بل هو إمامهم وسيدهم المقدم والمقصود الأعظم بما ورد فيهم صلوات الله عليهم على العموم وقد قال أبو بكر: علي بن أبي طالب عترة رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم، لَمَّا علم أنه أعظم مقصود وأجل معهود، قال في جواهر العقدين: أخرجه الدار قطني عن معقل بن يسار قال سمعت أبابكر يقول :علي بن أبي طالب ...إلخ.

إلى أنْ قال نعم قال المنصور بالله عبدالله بن حمزة في الشافي: ولهذا أكد حديث الثقلين بالعترة، وهم الذرية لغة وعرفاً، أما اللغة فإنه أخذ من العتيرة وهي نبت في البادية سمي به أولاد الرجل وأولاد أولاده، ذكره ابن فارس في المجمل. وأما العرف فمتى أطلق لفظ العترة لم يسبق إلى الفهم إلا الأولاد دون الأقارب على أن العترة لو كانت في الأصل هم القرابة لكان الحكم للعرف كما يعرفه أهل المعرفة.أ.هـ.

ومِمَّنْ نَصَّ على ذلك من أئمة اللغة صاحب كتاب العين، فقال حاكياً عن العرب: عترة الرجل هم ولده وولد ولده، وقال ابن الأعرابي: عترة الرجل ولده وذريته وعقبه من صلبه. قال: فعترة رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم ولد فاطمة البتول.أ.هـ. فثبت بما حكيناه أن عترة الرجل هم نسله ورهطه الأدنون لغة وعرفاً وتقرر بأحاديث الكساء بقوله صلى اللهّ عليه وآله وسلم :(( اللهم هؤلاء آلي وعترتي)) ثبوت ذلك شرعاً.

***

## المطلب الثاني في بيان معنى الآل لغة وشرعاً:

قال في لسان العرب لابن منظور: وآل الرجل أهله..أهـ.

وقال في مختار الصحاح: آل الرجل أهله وعياله، وآله أيضاً أتباعه..اهـ. وآل رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم هم عدول أهل بيته. وأهل بيته عندنا هم علي وفاطمة والحسن والحسين وذرية الحسنين لحديث الكساء، وهو يقتضي الحصر والقصر وسنوضح ذلك. وذهب إلى هذا من المعتزلة أبوعبدالله البصري والقاضي عبدالجبار بن أحمد وذهب قوم إلى أنهم بنو هاشم وبنوا المطلب لحديث حل الخمس لهم، وذهب قوم إلى أنهم بنو هاشم لحديث: ((لا تحل الصدقة لمحمد ولا لآل محمد))، وذهب قوم إلى أنهم زوجات النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم لآية التطهير، وهي متوسطة بين ما نزل فيهن، والحجة لما ذهب إليه أهل البيت من أن الآل هم علي وفاطمة والحسنان ومن انتسب بأبيه إلى الحسنين إلى انقطاع التكليف حديث الكساء، وهو مخرج من طرق كثيرة وبألفاظ متقاربة منها برواية واثلة بن الأسقع، قال: طلبت علياً **u**ـ في منزله، فقالت فاطمة ـ عليها السلام ـ ذهب يأتي برسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم قال: فجاءا جميعاً فدخلا فدخلت معهما، فأجلس علياً **u**ـ عن يساره وفاطمة عن يمينه والحسن والحسين ـ عليهم السلام ـ بين يديه، ثم التفع عليهما بثوبه، ثم قال: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ ويُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيْرَاً} [الأحزاب/ ٣٣] اللهم هؤلاء أهلي اللهم أهلي أحق فقلت من ناحية البيت: وأنا من أهلك يا رسول الله. قال: وأنت من أهلي. قال واثلة: فذلك أرجى ما أرجو من عملي)) أخرجه الإمام المرشد بالله **u**ـ بسنده، وأورده الإمام المنصور بالله. القاسم ابن محمد **u**ـ في الإعتصام نقلاً عن الأمالي، وفي الأمالي عن ابن عباس وفيها عن عمر بن أبي سلمة، قال: نزلت هذه الآية على رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم: {إِنَّمَا يُرِيْدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ ويُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيْراً} قال: فدعا رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم بفاطمة والحسن والحسين فأجلسهم بين يديه، ودعا بعلي فأجلسه خلف ظهره ثم جللهم بالكساء، فقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت أم سلمة يا رسول الله اجعلني منهم. قال: أنتِ مكانك وأنت على خير)) ولكثرة طرق الحديث وكثرة مخرجيه من

علماء الأمة وحفاظها فلا نطيل البحث بكثرة النقل، ونقول ما قاله شيخنا وشيخ مشائخنا المولى: مجدالدين بن محمد بن منصور ـ أسعده الله ونفع بعلومه ـ هذا واعلم أنَّ الأربعة علياً وفاطمة والحسنين وذريتهم ـ صلوات الله عليهم ـ مرادون بجميع ما ورد في آل محمد وأهل البيت والعترة قطعاً لغةً وعرفاً وشرعاً، وأخبار الكساء المتواترة المعلومة المتكررة مصرحة بالحصر والقصر عليهم وإخراج من عداهم ممن يتوهم دخوله معهم، ثم قال حفظه الله ونفع بعلومه: وقد لخص البحث في أخبار الكساء من هذا الوجه الإمام الناصر الأخير عبدالله بن الحسن u ـ في الأنموذج الخطير ولفظه: وقد دل الحديث على تخصيص علي وفاطمة والحسن والحسين وإخراج غيرهم من الموجودين في ذلك الوقت من وجوه، **الأول**: أنه دعاهم دون غيرهم ولو شاركهم غيرهم في كونه من أهل البيت ـ عليهم السلام ـ لدعاه.

**الثاني**: اشتماله عليهم بالكساء دون غيرهم ليكون بياناً بالفعل مع القول.

**الثالث**: أنه قال:((اللهم إن هؤلاء أهل بيتي)) مؤكداً الحكم بإنَّ.

**الرابع**: تعريف المسند إليه بالإشارة الذي تفيد تمييزه أكمل تمييز كما يعرفه علماء المعاني.

**والخامس**: أنه أتى بالجملة مكررة للتأكيد ليرفع توهم دخول الغير كما هو شأن التأكيد اللفظي عند أهل اللغة.

**السادس**: دفعه لأم سلمة ـ رضي الله عنها ـ بأن قال لها:((مكانك أنت على خير)) وفي بعض الأخبار : لست من أهل البيت أنت من أزوج النبي...إلخ.أهـ.

قلت: فصح بما ذكرنا من الأدلة القاطعة أن أهل البيت هم الأربعة وذريتهم، وفي أحاديث الكساء رد على من زعم أن أهل بيته هم الزوجات رداً صريحاً بقوله صلى اللهّ عليه وآله وسلم: ((لست منهم)) وبالحصر والقصر فيمن ضمه الكساء وفيه رد على من زعم أنهم الأتباع أو أنهم بنوهاشم أو بنوهاشم وبنو عبد المطلب، وإذا كان صلى اللهّ عليه وآله وسلم قد أخرج من عدا الأربعة من الموجودين في زمنه صلى اللهّ عليه وآله وسلم من زوجات وأقارب وأباعد فيدخل في مسمى أهل البيت ذرية الأربعة لأدلة كثيرة منها حديث الثقلين الذي أورده السائل بلفظ:((لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))، ومنها حديث النجوم

ولو لم يكن أهل البيت إلا الأربعة لكان قد أتى أهل الأرض ما يوعدون، وحديث ((النجوم أمانٌ لأهل السماء وأهل بيتي أمانٌ لأهل الأرض)) من الإختلاف فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب الشيطان.

قال شيخنا ـ أسعده الله ـ هو في ذخائر العقبى، وقال: أخرجه الحاكم، وقال الحاكم في المستدرك: صحيح الإسناد، وحديث: ((مثل أهل بيتي في أمتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم)) ومثل أحاديث المهدي بلفظ: من ولدي، وفي بعضها بلفظ: من أهل بيتي، ولفظ الترمذي وصححه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم : ((لولم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يلي رجل من أهل بيتي يواطيء إسمه اسمي))...أهـ.

وفي مسند الفردوس للديلمي بلفظ: ((المهدي من ولدي....الحديث)). وهو مروي عن حذيفة مرفوعاً، ومن أخبار الثقلين ما أخرجه أحمد ومسلم: ((فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي))..اهـ.

قال شيخنا نفع الله بعلومه وأسعده في الدارين: وإجماع الأمة على كونهم أعني ذرية الخمسة آل الرسول وأهل البيت، وإنما الإختلاف في إدخال غيرهم معهم والأدلة القاطعة كما تقدم تقضي بعدم المشاركة لهم كما سبق..اهـ.

وقد رد أئمتنا ـ عليهم السلام ـ على تفسير زيد بن أرقم لأهل البيت بآل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل بما فيه مقنع كما في الشافي للإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة ـ رضوان الله عليه ـ وغيره من كتب الآل، وردوا على من قال بأنهم الأتباع بآية المودة وأخبار الكساء وأخبار الثقلين، فلو كان الآل هم الأتباع لكان الأمر من الله تعالى ورسوله صلى اللهّ عليه وآله وسلم ضايعاً لا معنى له فمن المتروك ومن المتروك فيهم ومن المتمسك ومن المتمسك بهم، وأخبار السفينة فمن المشبه ومن المشبه براكبها، وبأحاديث تحريم الزكاة على محمد وآله فلو كان يعم الأتباع لحرمت الزكاة على كل المسلمين.

***

## المطلب الثالث في ذكر الخبر الذي أشار إليه السائل: ((إنِّي تارك فيكم)).

فأقول: أخرج مُسْلم عن زيد بن أرقم، قال: قام فينا رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ((أمَّا بعد: أيها الناس إنَّما أنا بشرٌ مثلكم يوشك أن يأتيني رسول ربي ـ عزوجل ـ فأجيبه وإني تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله U ـ فيه الهدى والنور فتمسكوا بكتاب الله ـ عزوجل ـ وخذوا به، وحث فيه ورغب، ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي... الحديث)). وأخرج الترمذي، وقال حسن غريب: أنَّه صلى اللهّ عليه وآله وسلم قال: ((إنِّي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي، أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما)) وأخرجه أحمد بمعناه ولفظه: ((إني أوشك أن أدعا فأجيب وإني تارك فيكم الثقلين كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما))، وأخرجه الطبراني وزاد: ((إني سألت ذلك لهما فلا تقدموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم))، وفي رواية: ((وسنتي)) وهي المراد من الرواية المقتصرة على الكتاب لأن السنة مبيِّنة لكتاب الله فأغنى ذكره عن ذكرها، والحاصل أن الحث وقع على التمسك بكتاب الله وبالسنة وبالعلماء من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمور الثلاثة إلى يوم القيامة، على أنه قد ورد في أمالي أبي طالب u ـ بلفظ: ((كتاب الله وسنتي وعترتي))، فجمع الثلاثة، ولفظه بسنده قال: حدثنا أبوعبدالله أحمد بن محمد الآبنوسي البغدادي، قال: حدثنا أبو القاسم عبدالعزيز بن إسحاق بن جعفر قال: حدثني علي بن محمد النخعي الكوفي، قال: حدثنا سليمان بن إبراهيم بن عبيد الحارثي، قال: حدثنا نصر بن مزاحم المنقري، قال: حدثنا إبراهيم بن الزبرقان التيمي، قال: حدثني أبو خالد الواسطي، قال: حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي ـ عليهم السلام ـ قال لما ثقل رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم في مرضه والبيت غاصٌ بمن فيه قال: ((أدعوا الحسن والحسين قال: فجعل يلثمهما حتى أغمي عليه، قال: فجعل عليuيرفعهما عن وجه رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم، قال: ففتح عينيه فقال: دعهما يتمتعان مني وأتمتع منهما فإنهما سيصيبهما بعدي أثرة. ثم قال: يا أيها الناس إني قد خلفت

فيكم كتاب الله وسنتي وعترتي فالمضيع لكتاب الله كالمضيع لسنتي، والمضيع لسنتي كالمضيع لعترتي، أما إن ذلك لن يفترقا حتى اللقاء على الحوض)) اهـ.

فهذه الراوية من طريق الإمام الأعظم زيد بن علي ـ صلوات الله عليه ـ وهي مصرحة بالثلاثة كما ترى، وما ورد بلفظ كتاب الله وعترتي فالكتاب والسنة واحد وما ينطق عن الهوى، والكتاب هو الأصل الذي وردت السنة مبينة له والإحتجاج بالحديث هو أن العترة عدل الكتاب كما صرح بذلك الحديث، ولا معنى لإنكار النواصب لفظ كتاب الله وعترتي، لتواتر هذا اللفظ وكثرة رواته ومخارجه، ومن روى بلفظ: كتاب الله وسنتي، فهي راوية نادرة، وقد قيل إنها بلاغ ويحمل على نسيان الراوي أو حامل نصب وبغض للعترة الشريفة أو خوف سيوف بني أمية أو غير ذلك.

والروايات الكثيرة المتظافرة البالغة إلى حد التواتر بلفظ: ((كتاب الله وعترتي)).

واعلم: أن حديث التمسك متواتر معلوم الصحة، وقد تتبع بعض العلماء ـ رحمهم الله ـ عدد من رواه من الصحابة فبلغوا إلى نيف وعشرين صحابياً، وقد أخرجه ورواه أعلام الأئمة وحفاظ الأمة. قال شيخنا ـ نفع الله بعلومه وجزاه عن الإسلام أفضل الجزاء ـ فمن أئمة آل محمد ـ صلوات الله عليهم ـ الإمام الأعظم زيد بن علي، والإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم وحفيده إمام اليمن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين والإمام الرضا على بن موسى الكاظم والإمام الناصر الأطروش الحسن بن علي، والإمام المؤيد بالله، والإمام أبو طالب، والسيد الإمام أبو العباس، والإمام الموفق بالله وولده الإمام المرشد بالله، والإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، والإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة، والسيد الإمام أبوعبدالله العلوي صاحب الجامع الكافي والإمام المنصور بالله الحسن بن بدرالدين وأخوه الناصر للحق حافظ العترة الحسين بن محمد، والإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى والإمام الهادي لدين الله عزالدين بن الحسن، والإمام المنصور بالله القاسم بن محمد، وغيرهم من سلفهم وخلفهم، ومن أوليائهم إمام الشيعة الأعلام قاضي إمام اليمن الهادي إلى الحق محمد بن سليمان الكوفي ـt ـ رواه بإسناده عن أبي سعيد من ست طرق، وعن زيد بن أرقم من ثلاث، وعن حذيفة، وصاحب المحيط بالإمامة الشيخ العالم الحافظ أبوالحسن على بن الحسين، والحاكم الجشمي، والحاكم الحسكاني، والحافظ أبوالعباس ابن عقدة، وأبو

علي الصفار، وصاحب شمس الأخبار، وعلى الجملة كلّ من ألف من آل محمد ـ عليهم السلام ـ وأتباعهم ـ رضي الله عنهم ـ في هذا الشأن يرويه ويحتج به على مرور الزمان، اهـ.

وقد تركنا التعرض لذكر من أخرجه من العامة لتواتره، والثقل: هو كل نفيس خطير مصون، والكتاب والعترة كذلك نفيسان خطيران، إذ كل منهما معدن للعلوم الدينية والأسرار والحكم العلية والأحكام الشرعية، ولهذا حثّ الشارع على الإقتداء والتمسك بهما، وقيل: سميا الثقلين، لثقل وجوب رعاية حقهما، ومنه قوله تعالى: {سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيْلاً} [المزمل/ ٥] أي له وزن وقدر، لأنه لا يؤدَّى إلا بتكليف ما يُثقل، ويسمى الإنس والجن الثقلين لكونهما فُضِّلا على سائر الحيوان، وفي أحاديث التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض، وفي قوله صلى اللهّ عليه وآله وسلم : ((انظروا كيف تخلفوني فيهما...وأوصيكم بعترتي خيراً.... وأذكركم الله في أهل بيتي)) فإن فيها من الحث الأكيد على مودتهم ووجوب إتباعهم ومزيد الإحسان إليهم واحترامهم وإكرامهم، وتأدية حقوقهم الواجبة والمندوبة، كيف لا يكونون كذلك وقد قرنهم بالكتاب العزيز؟! وأخبر أنهما لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض، وهل هذا إلا دليل على عصمتهم ونجاتهم. فالتابع لهم ناجٍ، وقد أكدّ ذلك بقوله: ((ولا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم)) فما هو عذر المخالف لهم، الزاري عليهم والمنتقص لعلومهم؟ ومن تأهل منهم لنيل المراتب الدينية كان مقدماً على غيره، ومفضلاً على من سواه.

واعلم: أنَّ حديث الثقلين جامع لأشتات الفضائل لأهل البيت، وقد أشار إلى تلك المزايا والأحكام والفضائل جمعٌ من علماء آل محمد وشيعتهم وفَصَّلوا ما اشتمل عليه من التنويه بفضائلهم فهو يدل من حيث أوصى بهم أنهم أئمة هدى يُهتدى بهم في أقوالهم وأفعالهم وتروكهم، ولهذا قرنهم بالكتاب وأوصى بالتمسك بهما، فهو يدل على أن الحق معهم، إذ هو صلى اللهّ عليه وآله وسلم لا يوصي ويحث الأمة على التمسك بهم إلا لأنهم على الحق، فلو كانوا على خلاف ذلك لحَذَّر منهم كما يدل ذلك الحث على التمسك بهم أنه تعليم ونصح للأمة على الطريق التي تنجيهم من المهالك، ولهذا قال: ((ما إن تمسكتم به لن تضلوا)) وهو صلى اللهّ عليه وآله وسلم لا ينطق عن الهوى، فعلى هذا كل من سلك غير طريقهم فهو

ضالٌّ، كما أنَّه صلى اللهّ عليه وآله وسلم قرنهم بالكتاب حيث قال صلى اللهّ عليه وآله وسلم: ((لن يفترقا)) فكما أن الكتاب حق فالعترة حق، كما أن قوله صلى اللهّ عليه وآله وسلم: ((إني تارك فيكم الثقلين)) يدل على تعظيم الكتاب والعترة، لأنه سماهم الثقلين، والثقل الشيء النفيس كما قدمنا، وفيه التنويه بذكرهم ورفع منازلهم من حيث أن باغي الهدى وطالبه لا يجد الهدى والنور والطريق الموصلة إلى الله إلا من كتاب الله تعالى، فكذلك العترة.

واعلم: أنَّ تلك النصوص الإلهية والإرشادات النبوية قوبلت من أكثر الأمة بالرد وجزوا نبيهم صلى اللهّ عليه وآله وسلم في عترته بخلاف ما تقتضيه النصوص، قال الهادي بن إبراهيم ـ عليه السلام: إن علماء الإسلام ( يعني من العامة) وإن كثرت تصانيفهم ورواة علومهم وسارت سفراء أسفارهم في الآفاق وركبت أمواج البحر، وحَدَّث بها في البر زُمرُ الرفاق لا تجد في طائفة من الطوائف، وإمام من الأئمة حديثاً واحداً من نص رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم كما ورد في فضل أهل البيت وأتباعهم، وكما جاء في نجاة شيعتهم وأتباعهم، وإنما أُتيَ الناس في عدم إتباع العترة النبوية من ولاة السوء وسلاطين الجور وأئمة الضلال، فإن العترة النبوية لم تزل مظلومة مدحورة وخائفة مترقبة بين قتيل وطريد، وأسير وفقيد، وكان الواحد من علماء العترة النبوية إذا اشتهر بعلم وفضل يُصاح بالبراءة منه وممن آواه، كما فعل بالقاسم بن إبراهيم u ـ وأشباهه من الأئمة الأعلام، ولم تزل الأرض بدمائهم منذ قتل أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب u ـ بُدىءَ به وثُنيَّ بالحسن u ـ فإنه في حكم المقتول، وإن مات مسموماً، وثُلِّث بالحسين u ـ وقُطعَ رأسه وعُرِّي عن جسده لباسه، ونكتت ثناياه بالقضيب وخَضَبَ سيفُ الظلم من دمه فهو خضيب، وصلب زيد بن علي كما يصلب الملحد، وسميت خلافته وقيامه لله تعالى فساداً في الدين إلى آخر كلامه في هداية الراغبين.

وقال القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد ابن أبي يحيى رضوان الله عليه: ونحن نعلم أن النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم لم يكن ليترك الناس في جهالة من أمرهم وحيرة من سُبلِهم مع أنه بُعِثَ مُبيناً لسبيل النجاة فاصلاً بين الحق والباطل، مميزاً بين الصحيح والسقيم : {لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وإنَّ اللهَ لَسَمِيْعٌ عَلِيْمٌ} [الأنفال/ ٤٢] فقضينا لذلك أنه صلى اللهّ عليه وآله وسلم لا بد أن يكون

قد أقام على سبيل النجاة برهاناً صحيحاً وعلماً بيناً ليتمكن من الوصول إلى النجاة من أرادها، ويجد السبيل إلى السلامة من قصدها، ووجدنا أهل المذاهب المختلفة من أمته والمقالات المتباينة من أهل ملته يروون عنه صلى اللهّ عليه وآله وسلم أنه قال:(( مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجى، ومَنْ تخلَّف عنها غَرِقَ))، فعلمنا أنه صلى اللهّ عليه وآله وسلم قد بيَّن لأُمته بذلك أنَّ اتِّباع أهل بيته هو طريقة النجاة، وأن مخالفتهم هي سبب الهلاك، لأنه لَّما مثلهم بسفينة نوح، وقد علمنا أن أمة نوح هلكت كلها إلا مَنْ ركب السفينة، علمنا أن أمته يهلكون إلا مَنِ اتَّبع أهل بيته، وأن الملتزم بطريقة غيرهم من الفقهاء الذين خالفوا طرائقهم لا ينجو مع الناجين، كما أن أمة نوح U ـ لم ينج منهم مَنِ التجى إلى غير السفينة، وفي هذا دلالة مقنعة على أن إتباع أهل البيت هو الواجب الذي لا رخصة فيه، واللازم الذي لامحيص عنه، والسبب الذي لا نجاة إلا به، ..إلخ. كلامه ـ t ـ . رواه عنه الهادي بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ في كتاب هداية الراغبين وبهذا الكلام يتم الجواب عن هذا السؤال. وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآله.

***

السؤال الخامس :

ما هو الدليل على أن الإمامة جائزة في غير الإثني عشر؟

وما الرد على من حصرها في الإثني عشر، بما ورد في كتب أهل السنة ما معناه: أن الأئمة من قريش إثني عشر؟..أهـ.

أقول إنا نتكلم في جواب هذا السؤال في مطلبين:

الأول : في إبطال بعض ما احتج به الإمامية من الحجج.

الثاني: في ثبوت الإمامة وصحتها فيمن قام ودعا من أولاد الحسنين، وأنها محصورة فيهم وعلى غيرهم محظورة.

المطلب الأول :

اعلم: إن الإمامية أدّعت أن الإمامة في اثني عشر إماماً نصوا عليهم بإسمائهم وأعيانهم، وقد تقدم تعدادهم.

أما علي وولده الحسن وولده الحسين عليهم السلام فنحن نقول: بالنص عليهم، وأما من عداهم مِمَّنِ ادَّعتِ الإمامية النص عليه، فسنتكلم إنشاء الله على بعض ما ادعوه، فإذا بطل قولهم تعين الحق مع غيرهم، ثم نوضح الدلالة على قولنا.

إذا عرفت هذا فاعلم: أنَّ الإمامية الإثني عشرية لهم شبهٌ قد لفقوها وادعوا أنها حجج قاطعة على دعواهم حصر الإمامة في التسعة بعد أميرالمؤمنين وولديه السبطين، وادعوا عصمة كل واحدمن التسعة، وادعوا شروطاً في الإمام ليس عليها دليل من كتاب ولا سنة، وقد استعرضت مؤلف العلامة عبدالله شبر المسمى (حق اليقين) وقد سلك مسالك إرتضاها في نظم الأدلة، وقدَّم الأدلة العقيلة على وجوب نصب الإمام، وثنَّي على العموم بالأدلة النقلية وبعدها تكلم على شرائط الإمام وبين طريق معرفته وصرَّح أن نصب الإمام واجبٌ على الله تعالى، وفي إطلاق الوجوب على الله تعالى نظر، لأن المختار أن

ذلك لا يجوز على الله تعالى، لما فيه من الإيهام، وقد أطلقه بعض المعتزلة في قولهم: أنه يجب على الله ستة أشياء اللطف والعوض والإنتصاف للمظلومين من الظالمين وقبول توبة التائبين والإثابة للمطيعين والتمكين للمتمكنين، ولا شكَّ أن إطلاق الوجوب على الله يوهم أنه تعالى مكلَّف، ولا شك أن ذلك لفظ حادث مبتدع لم يكن في العصر النبوي، ولا أطلقه النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم ولا صحابته ولا التابعون ولا الأئمة من آل محمد ـ صلوات الله عليه وآله ـ فتجنب مثل هذه العبارة الموهمة أولى، ومن الخطأ استدلالهم على تعيين أئمتهم بالعقل، فإن العقل لا هداية له إلى وجوب الإمامة على التفصيل فكيف يدل العقل على إمامة أشخاص.

قال الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة في كتاب العقد الثمين: وأصول مذهبهم أن الإمامة تجب عقلاً، وأن الحاجة إلى الإمام ماسة في الدين والدنيا، وأنه بمنزلة اللطف، ومنهم من قال بمنزلة التمكين، ومنهم من قال بمنزلة المسهل، ومنهم من قال مُنَبِّه، ومنهم من قال مبين، ولا يجوز تعري العقلاء منهم عن التكليف في دار الدنيا والتكليف مداره على الإمام كما قدمنا، وهم لا ينازعوننا أنه لا إمام موجود يشافهه المكلفون ويراسلونه من ثلاث مائة وأربعين سنة( يعني من تاريخ موت الحسن بن علي العسكري إلى زمن المنصور بالله المؤلف) فلا يخلو إما أن التكليف ساقط عن المكلفين من ذلك اليوم إلى يومنا ولا قايل به، وإما أن التكليف يحسن مع فقد اللطف والتمكين والتسهيل والتبيين على قيد إختلاف قولهم فيه، وهم لا يقولون بذلك، والدليل يمنع منه ولأنهم لم يجعلوه بمثابة اللطف والبيان إلى سائر ما قالوهُ إلا ليبينوا إمامته للزوم الحاجة إليه، ولأن الله تعالى يجب عليه إزاحة علة المكلف ليلزمه أحكام التكليف ويحسن وهو قادر على ذلك كما في عصمة الأنبياء قبل التبليغ حتى يلزمهم به الحجة ولله الحجة البالغة، فلو عاقها عايق لكانت قاصرة، ولم تكن بالغة اهـ.

ثم إنا نقول لهم: وما هو دليكم على قولكم أنه محتاج إلى الإمام في العقليات؟ وما هي حجتكم على ذلك، فهم لا يجدون إلى ذلك سبيلاً، وكل ما لا دليل عليه وجب القضاء بنفيه، ولأن المعلوم بين العقلاء لا يختلفون فيه أن العقل حجة مستقلة لا تفتقر إلى الإمام وهو مستقل في تحصيل العلوم العقلية، وللإجماع منا ومنهم أن التكليف لازم لكل مكلف في غيبة الإمام ولا قايل بسقوطه عن العقلاء إذا غاب الإمام.

وأمَّا قولهم: أنَّ الإمام لطف، لأن المكلفين يكونون مع وجوده أقرب إلى القيام بما كلفوه كما يعرف من حال الرئيس في الدنيا، فيقال لهم: وما هو الدليل على ذلك، لأن اللطف غيب والغيب لا يعلمه إلا الله، ولأنه لو كان لطفاً لكان الطريق إلى العلم به معلوماً ليتمكن كل مكلف من العلم به كما قالوا في الألطاف التي أثبتوها وقالوا أنها تجب على الله تعالى.

وقولهم: أن الأمة أقرب إلى القيام بما كلفوه مع وجوده، فنقول: المعلوم أن إمامهم في غيبته المعلومة عندهم، فهل يحصل اللطف مع غيبته، ثم نقول: هل هو لطف في نفي المعاصي الظاهرة التي يتمكن من إزالتها، أم هو لطف في نفي المعاصي الظاهرة والباطنة، فإن قالوا: هو لطف في نفي جميع المعاصي، فالمعلوم خلافه، فإن المعاصي وقعت في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تكذيبه صلوات الله عليه وعبادة الأصنام وغير ذلك، وإن قالوا: بل هو لطف في نفي المعاصي الظاهرة، قلنا لهم: فهل كان منه الدعا والخروج لمباينة الظالمين ومجاهدة الباغين، والحال أنه لم يقع شيءٌ من ذلك، بل الأمر ظاهر في أئمة الزيدية فهم الذين أخافوا الظالمين وباينوهم وجاهدوهم وأقلقوا مضاجعهم.

أما قولهم: كم رأينا من أهل العقل والتدبير ينصبون والٍ في قرية ثم يتبين لهم خطأهم في ذلك فيغيرونه فكيف تفي العقول الناقصة بتعيين رئيس عام على جميع الخلائق في جميع أمور الدين والدنيا، فالعصمة شرط إلخ.

فنقول: وما هو الدليل الشرعي على عصمته فإنكم لن تجدوا إليه سبيلاً في غير الوصي وولديه صلوات الله عليهم، وإنما هذه دعوى منكم فقط، وأما العقل فلا يحكم بذلك، وهم يزعمون عصمته لأنه مبلغ لأحكام الشريعة فما لم يكن معصوماً لم يقطع بصحتها، ومن المعلوم أن هذا فاسد، لأن الشريعة قد بلغها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا نحتاج إلى عصمة غير عصمة رسول الله المبلغ المأمون على الوحي، والأحكام ضربان ضروري يجب العلم به يحصل بالتواتر، وظني يكفي فيه خبر الآحاد والعمل فيه بغالب الظن.

وأما قولهم: أن الإمام حافظ للشريعة، فنقول: إن الله تعالى تولى حفظها، فأصولها معلومة ضرورة، وفروعها مبنية على أصولها، ولو كان الإمام حافظاً للشرع كما ذكروا ولا يحفظ إلا به، لما جاز أن يغيب عنا طرفة عين، لأن من حق الحافظ أن يكون حاضراً غير غائب، وإن قالوا: أنه حافظ للشريعة من الغلط فإن أرادوا أنه حافظ للأصول.

فنقول: أن الأصول محفوظة وقد حاطها الله وحفظها بمن قرنهم بكتابه، عترة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من الأئمة عليهم السلام وغيرهم من علماء الإسلام، وإن قالوا: إنه حافظ للفروع فالإمامية أكثر الناس اختلافاً في الفروع.

وأما قولهم: أن الإمام يجري مجرى البيان، فنقول: إن البيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة، وإمامكم قد مرت العصور وتوالت الدهور وهو في الغيبة مستور، فكيف ينزل منزلة البيان، فلما لم يوجد علمنا أنهليس بمنزلة البيان، ونقول لهم: هل هو بيان في الأحكام الشرعية التي بلغها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو في غيرها، إن كان فيها فقد تولى الله تعالى بيانها على أبلغ الوجوه بأدلة العقل والسمع، وإن كان بياناً لغير ما علمنا فتكليف لم يصلنا ففرضه ساقط عنا، وأعجب من هذا اشتراطهم ظهور المعجز على الإمام كما صرح به الطوسي في التجريد، وصرح به شبر في حق اليقين، فهذا مما لا دليل عليه، وإثبات مالا دليل عليه يفتح باب الجهالات ويؤدي إلى اعتقاد الأمور المنافية وكون الحق باطلاً والباطل حقاً، ثم نقول: هل ظهرت معجزات هؤلاء الأئمة كظهور معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم اختصصتم بعلمها أنتم فقط، فإن قالوا: بالأول أحالوا، وإن قالوا بالثاني، قلنا: إذا لم يظهر للمكلفين لم يجب العلم بها، وما هي فائدة ظهور المعجز على يد الإمام، هل لأجل التصديق، أم لأجل علو شأن الإمام، فإن كان الأول لزم في كل صادق أن يظهر له معجزة لتصديقه، والمعلوم خلافه، وإن كان الثاني وجب مثل ذلك في المؤمنين لعلو شأنهم عند الله، أو أنها تظهر لأجل الأحكام فكان يجب ظهوره للقضاة والأمراء، أو أنها تظهر للإمام لأنه مبتدٍ لشريعة جديدة فذلك باطل، لأن شريعته صلوات الله غليه وآله غير منسوخة بالإجماع، وأما دعواهم أن إمامهم يعلم الغيوب فدعوى ظاهرة البطلان، فالأدلة العقلية لا تدل على شيءٍ من ذلك، والأدلة السمعية تبطل دعواهم، قال الله تعالى: {قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ

الأرضِ الغَيْبَ إلاَّ اللهُ} [النمل/ ٦٥]، وقال تعالى معلِّماً لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم: { وَلَو كُنْتُ أعْلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ ومَا مَسَّنِيَ السُّوْءُ} [الأعراف/ ١٨٨] لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعظم حالاً وأرفع شأنا من غيره لم يدع ذلك لنفسه وولا من الولاة من ظهرت خيانته فإن كان ولاهم وهو يعلم أنهم كذلك فقد خان الله وحاشاه صلى الله عليه وآله وسلم، وإن كان لا يعلم ذلك إلا بعد انكشاف الخيانة فهو المطلوب ألم يول خالد بن الوليد يوم الغميصاء فقتل بني جذيمة فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((اللهم إني أبراء إليك مما فعل خالد)) وبعث علياًليدي القتلى ويبريء ذمته صلى الله عليه وآله وسلم، وولى الوليد بن عقبة فرجع وكذب على القوم إلى غير ذلك مما يطول شرحه فلو كان يعلم الغيب لما ولاهم.

وأما إستدلالهم بالأدلة النقلية فاعلم أن العلامة شبر سرد الأدلة العامة من الكتاب العزيز، ونحن نتعرض للرد علي بعض المواضع.

قال: الدليل الثالث: الآيات المتظافرة، والأخبار المتواترة الدالة على أن الله تعالى بيَّن كلّ شيءٍ في كتابه، كقوله تعالى: {مَا فرَّطْنا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}، [الأنعام/ ٣٨] {ونزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ} [النحل/ ٨٩] وآية الإسراء وآية الأنعام.

قال: ومن المعلوم بالوجدان فضلاً عن البرهان أن عقول الخلق لا تفي بذلك، فلا بد أن يكون الله تعالى قد جعل أحداً يعلم جميع ذلك ويرجع إليه الخلق ...إلخ.

فنقول: هل ذلك العلم الذي حصل لإمامكم بتعليمٍ أم حصل له بأن جعله الله مطبوعاً على العلم، فإن كان حصل له بتعلم فهل حصل له من علماء زمانه من أهل بيته وغيرهم، ومن تعلم منه يتصل علمه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلمه كعلمهم.

فإنْ قلتم: حصل له العلم بالطبع.

فنقول: هل هو عالمٌ لذاته، فتلك من صفات الباري ـ جل وعلا ـ التي لا يشاركه فيها مشارك، وكيف يجوز ذلك في أحدٍ سواه، وقد أمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول: {قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ

والأرْضِ الغَيْبَ إلاَّ اللهُ} [النمل/ ٦٥] فنفى بذلك علم الغيب عن غيره، وأمر نبيه بالإعتراف بالقصور عن نيل ذلك، وهو صلى اللهّ عليه وآله وسلم أعظم حالاً وأرفع شأناً، فقال عز قائلاً: {ولَوْ كُنْتُ أعْلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ} [الأعراف/ ١٨٨] وإن أرادوا أنه خلقه عالماً بجميع المعلومات فذلك مستحيل لأنه إذا استحال علمه لذاته كان لا بد من أمر لأجله علم.

**وإذا قالوا**: نعم ذلك الأمر من الله.

**قلنا**: هل بوحي بواسطة جبريل؟ **فإن قالوا**: نعم. أتوا بما لا يستطيعون إثباته بحجة تدل عليه، وخالفوا المعلوم بين الأمة من انقطاع الوحي بموته صلى اللهّ عليه وآله وسلم. وإن قالوا بإلهام. قلنا: هذا بعيد، ولا يصح ولم يدع هذا أحد من أئمتكم، وإنما ادعيتموه أنتم وغررتم أنفسكم بمثل هذا، وأيضاً فإن الذي كلفنا الله بمعرفته نوعان: قطعي وظني، فأما القطعي فهو إما عن نص صريح متواتر أو إجماع كذلك أو قياس قطعي، وهذا لا يحتاج فيه إلى إمام ولا إلى معصوم بل تدركه العقول مع حصول العلم اليقين بأحد هذه الطرق، وأما الظني فلا وجه لإعتبار الإمام والمعصوم فيه، ثم يقال لهم: أين هذا الإمام المعلم الذي نأخذ معالم ديننا ودنيانا عنه، وقلتم أنه لطف في أداء الواجبات واجتناب المقبحات أحد عشر قد ماتوا وانقطعت مواصلتهم ولقاؤهم، والثاني عشر ليس له وجود ولا يعرف له في الدنيا خبر ولا أثر.

ومنها ما ساقه من الكلام في الدليل الرابع حيث قال: الدليل الرابع: قوله: أطِيْعُوْا اللهَ وأطِيْعُوْا الرَّسُوْلَ وأُوْلِي الأمْرِ مِنْكُمْ} [النساء/ ٥٩ { قال حيث دلت على وجوب طاعة أولي الأمر كطاعة الرسول، إلى أن قال: فيجب أن يكون أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم مثل النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم في عدم صدور الخطا والنسيان والكذب والمعاصي ومثل هذا لا يكون إلا منصوصاً من قبل الله تعالى العالم بالسرائر كما في النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم اهـ.

وأقول: لا شكّ في وجوب طاعة الله تعالى وطاعة الرسول صلى اللهّ عليه وآله وسلم ووجوب طاعة أئمة الهدى الداعين إلى الله تعالى، لكن طاعة الأئمة ليست لأجل العصمة لأن العصمة غير شرط في الإمامة

لأن إشتراط ذلك مما لم يقم عليه دليل، وكلما لم يقم عليه دليل يجب إطراحه، والعصمة قد قدمنا حقيقتها، ومن المعصوم فأين الدليل لهم على عصمة أئمتهم التسعة، فهم لا يجدون دليلاً.

قال الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة u ـ في كتابه ـ العقد الثمين ـ: وأما أنه لا بد من كونه معصوماً فالدليل على بطلان ما ذهبوا إليه فيه أنه لا دليل عليه، وما لا دليل عليه من الأمور الدينية قضي ببطلانه، أما أنه لا دليل عليه فلأن من خالفهم في ذلك يطالبهم بالدليل إلى يوم الناس هذا فلم يتمكنوا من ذلك من كتاب ولا سنة ولا دلالة عقل ولا إجماع، أما الكتاب والسنة فلا يطمعون بذلك منهما ودلالة الإجماع هم ينفونها إلا أن يكون الإمام في المجمعين فكيف يكون الإمام دليلاً على الإمام أو أحواله، وإن راموا الدليل فنحن في طلبه، ومن حقه أن يكون معلوماً وإنما تعلقوا بشُبهٍ نحن نذكرها وندل على بطلانها.

قالوا: إنما نقول بعصمته لأنه مبلغ إلينا الأحكام فما لم يكن معصوماً لم نقطع بصحتها.

قلنا: الأحكام قد علمناها من قبل النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم فلا نحتاج بعد عصمته إلى عصمة غيره، والأحكام على وجهين ما يجب علمه فقد علمناه بالتواتر، وما لم يجب علمه فتُعِبِّدنا فيه بغالب الظن.

وقولهم: يجب المصير في جميع الأحكام إلى العلم.

قلنا: باطل لأن كتبهم مشحونة بالإختلاف، وذلك معلوم لهم وللناس. إلى أن قال ـ عليه السلام: وأما لأنه حافظ للشريعة هذا قول بعضهم.

قلنا: أن الله حفظها ليلزم المتعبدين فرضها، وإلا فما يوجب ذلك عليهم، وهو سبحانه لعدله وحكمته لا يكلف ما لا يطاق، ولا يكلف إلا ما يعلم . إلى أن قال ـ عليه السلام: وأما أنه تنبيه للغافلين فإنما التنبيه تحذير، والتحذير يحصل من كل محذر، لأن دفع الضرر المعلوم يستوي العقلاء في علم وجوبه، ودفع الضرر المظنون يجب فيما يغلب في الظن صدقه.

فإن قيل: لكلام الإمام مزية.

قلنا: لكلام النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم مزية عليه فهلا ابقى الله نبيه، ولأنه ينتقض بزمان الغيبة. إلى أن قال uقالوا: إنما وجبت العصمة لكي يُقَوِّمُ من مال.

قلنا: قد يعجز عن ذلك فلا تسقط الأحكام، ألا ترى أن علياًuكان يشكوا أصحابه على المنبر شكوى من قد أعجزه الأمر في إصلاحهم . إلخ كلامه ـ عليه السلام.

ومنها ما قال العلامة شبر: في الدليل الثامن وهو: قوله تعالى: {وكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إمَامٍ مُبِيْنٍ} [يس/ ١٥] قال: ففيها دلالة صريحة على وجود الإمام العالم بجميع الأشياء.

قلنا: ليس المراد بلفظ (إمام) في الآية الكريمة الإمام القائم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل المراد ما ذكره أئمة التفسير، ونكتفي بكلام أكابر مفسري الإمامية، قال الطوسي في التبيان الجزء الثامن (من صفحة/ ٤٤٧) ثم قال: وكل شيء أحصيناه في إمام مبين، ومعناه أحصيناه في كتاب ظاهر، وهو اللوح المحفوظ، والوجه في أحصا ذلك في إمام مبين اعتبار الملائكة إذا قابلوا به ما يحدث من الأمور وكان فيه دليل على معلومات الله على التفصيل أهـ.

وقال الطبرسي في تفسيره مجمع البيان: {وكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إمَامٍ مُبِيْنٍ} أي وأحصيناه وعددنا كل شيء من الحوادث في كتاب ظاهر، وهو اللوح المحفوظ، والوجه في أحصا ذلك اعتبار الملائكة به إذا قابلوا به ما يحدث ...إلخ، على أن ظاهر الآية لا يساعد شبر على ما ادعاه لأنه كان يلزم أن يكون الإمام ظرفاً لكل شيء وهذا لا يريده شبر ولا قائل به.

فإن قلت: قد أبطلت أن يكون الإمام معيناً بإسمه وعينه من الشارع سِوَى علي وولديه، فبماذا تثبت الإمامة في الإمام عندكم؟

قلت: إليك كلام إمام الأمة أميرالمؤمنين يحيى بن الحسين، الهادي إلى دين الله القويم uـ ونصه في الأحكام الجزء الثاني (ص/ ٤٦٠) قال يحيى بن الحسين ـ صلوات الله عليه: تثبت الإمامة للإمام ويجب على جميع الأنام بتثبيت الله لها فيه وجعله إياها له وذلك فإنما يكون من الله إليه إذا كانت الشروط المتقدمة التي ذكرناها فيه، فمن كان من أولئك كذلك فقد حكم الله له بذلك، رضي بذلك الخلق أم سخطوا.

قال: وليس تثبيت الإمامة بالناس للإمام كما يقول أهل الجهل من الأنام أن الإمامة بزعمهم إنما تثبت للإمام برضى بعضهم فهذا أحول المحال وأسمج ما يقال به من المقال، بل الإمامة تثبت بتثبيت الرحمن لمن ثبتها فيه وحكم بها له من الإنسان رضي المخلوقون أم سخطوا شاءوا ذلك وأرادوه أم كرهوا، فمن ثبت الله له الإمامة وجبت له على الأمة الطاعة، ومن لم يثبت الله له ولاية على المسلمين كان مأثوماً معاقباً، ومن اتبعه على ذلك من العالمين لأنه اتبع من لم يجعل الله له حقاً، وعقد لمن يعقد الله له عقداً، والأمر والإختيار فمردود في ذلك إلى الرحمن، وليس من الإختيار في ذلك شيء إلى الإنسان كما قال الله تعالى: {ورَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يشَاءُ ويَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِ وتعَالَى عَمَّا يُشْرِكُوْنَ} [القصص/ ٦٨]. ويقول سبحانه: {ومَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ ولا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قضَى اللهُ ورَسُولُهُ أمْرَاً أنْ يَكُوْنَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أمْرِهِمْ ومَنْ يَعْصِ اللهَ ورَسُوْلَهُ فقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيْنَاً} [الأحزاب/ ٣٦]. صدق الله، لقد ضل من اختار سوى خيرته، وقضى بخلاف قضائه، وحكم بضد حكمه فالحكم لله سبحانه فمن رضي رضيناه، ومن ولَّى علينا سبحانه أطعناه، ومن نحَّاه عنا ـ جل وعلا ـ نحيناه، وقد بين لنا سبحانه من حكم له بالتولية على الأمة ومن صرفه عن الأمر والنهي عن الرعية فجعل خلفاءه الراشدين وأمناءه المؤمنين من كان من أهل صفوته وخيرته المؤتمنين على ما ذكرنا ووصفنا من الصفة التبي بينا ووصفنا بها الإمام وشرحنا فأخبرنا أن من كان على خلاف ذلك منهم فإنه لا يكون بحكم الله إماماً عليهم، وفي ذلك ما يقول الله سبحانه: {أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُوْنَ} [يونس/ ٣٥] فنهاهم عن الحكم بها سبحانه لمن قصر عن الهداية إلى الحق بالولاية العظمي، وحكم بها سبحانه لمن كان من عباده هادياً إلى الحق والتقى وصفوته وموضع خيرته الذين اختارهم بعلمه وفضلهم على جميع خلقه، وجعلهم الورثة للكتاب المبين، الحكام فيه بحكم رب العالمين، ختم بهم الرسل وجعل ملتهم خير الملل فهم آل الرسول صلى اللهّ عليه وآله وسلم وأبناؤه وثمرة قلبه وأحباؤه وخلفاء الله وأولياءه، وفي ذلك ما يقولﻻ : {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الَّذِيْنَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ومِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ومِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ، ذَلِكَ هُوَ الفَضْلُ الكَبِيْرُ} [فاطر/ ٣٢] فجعل سابقهم هو الآمر فيهم والحاكم عليهم وعلى غيرهم من جميع المسلمين وغيرهم من جميع عباد رب العالمين.

حدثني أبي عن أبيه أنه سئل: هل تثبت الإمامة للإمام بغير رضا من المسلمين وبغير عقد متقدم باثنين ولا أكثر؟

فقال: اعلم هداك الله أن الإمامة إنما تثبت لمن تثبت له بأمر الله وحده بما جعلها تجب به من كمال الكامل المطيق لها بالعلم غير الجاهل، فمن كان في العلم كاملاً ولم يكن لما يحتاج إليه من الدين جاهلاً فإن على المسلمين العقد له، والرضا به لا يجوز لهم غير ذلك ولا يسعهم إلا أن يكونوا كذلك أ هـ.

فإن قلت: احتجاج شبر بالآيات أن الإمامة هي باختيار الله تعالى وتثبيت منه تعالى في الإمام، وهو عين ما قلتم فلماذا أنكرته؟

قلت وبالله الثقة: الإمامية يحتجون أن الإمامة هي بإختيار من الله تعالى، واستدلوا بالآيات على ثبوت الإختيار على الجملة وبينته الأحاديث التي رووها في الإثني عشر زاعمين أنها نص في الإثني عشر ولا إختيار ولا اصطفاء لغيرهم وكل من ادعاها غيرهم فهو ضال لأنه قد خالف الإختيار وغالب إرادة الجبار، ونحن قلنا أن الإصطفاء والإختيار لأهل البيت جميعاً، أما علي والحسنان فبالنص عليهم بأعيانهم، وأما بقية العترة فالإصطفاء والإختيار لجميعهم، والإمام منهم من تحلى بالشروط المذكورة ودعا إلى الله ونابذ الظلمة فهو خيرة الله الذي يجب نصرته ومعونته إلى آخر التكليف، وإذ قد وصلنا إلى هنا فلنرجع إلى إبطال ما احتجوا به من الأحاديث التي رووها، وهي نوعان نوع تفردت به الإمامية، ونوع روته العامة في كتبها ونقلته الإمامية محتجين به.

ونقول: أن ما تفردت به الإمامية فهو غير حجة على خصومهم، لأنه مؤيد لدعواهم، ومن قواعد المحدثين أن الراوي إذا كان داعٍ إلى بدعته غير مقبول في روايته وذلك واضح، وما روته العامة فعلى أصول الإمامية لا تقبل لعدم ثقتهم برواية العامة إلا أنه عندهم من شهادة الخصم لخصمه، على أنا نقول في القسمين رواية الإمامية ورواية العامة أنها إن كانت تلك الأحاديث آحادية لم يؤخذ بها في مسألتنا لأن مسائل الإمامة قطعية عندنا وعند الإمامية، ولكونها أحاديث آحادية فلا تقوى على معارضة أدلتنا القطعية لما علم أن الظني لا يقاوم القطعي، ولا تصح دعوى أنها متواترة لأنها لو كانت معلومة لنقلتها

الأمة لعموم البلوى، لأن مسألة الإمامة مما تعم به البلوى جميع المكلفين ليتمكن الكل من النظر فيها، وإلا لسقط التكليف عمّن لا يعلم الدليل لأن التكليف بمالم يعلم قبيح، لأنها لو كانت تلك الأحاديث واقعة لأظهرها النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم وإلا كان كتمانه لها تغريراً وتلبيساً وذلك لا يجوز عليه، ألا ترى أن الأدلة على إمامة أميرالمؤمنين والحسنين ـ صلوات الله عليهم ـ واضحة وتناقلتها رواة الأمة وعلماؤها وبهذه الطريقة علمنا عدم معارضة القرآن لأنه لو عورض لنقل إلينا معارضته، لأنها مما تتوفر الدواعي إلى نقله، ولو جوزنا تواطيء الأمة على كتم ذلك النص الضروري لجوزنا كتمهم لكثير من الشرائع، فلا تقع الثقة بشيء من التكاليف الشرعية، وهو ظاهر الفساد فبطل بهذا دعوى الإمامية على أنا نقول أن ما روته العامة من الأحاديث كمثل ما نقلوه عن البخاري ومسلم وعن الجمع بين الصحيحين والجمع بين الصحاح الستة وسنن أبي داود ومسند أحمد بن حنبل من أن خلفاء النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم إثنا عشر فهو مع كونه آحادياً مجمل فهو وإن بين العدد يحتمل أن يكون الخلفاء هم دعاة أئمة الزيدية الذين نابذوا الظلمة وكسروا شوكة طغيان بني أمية والعباسية، واستشهدوا في سبيل الحق، فأما من لم يخف الظالمين ولم يقم بجهاد أعداء الله بل أغلق عليه بابه وأرخى عليه ستره ولم يبل عذراً في الجهاد فلا يصدق عليه وصفه بأنه خليفة، بل نصف الباقر والصادق وزين العابدين وأمثالهم بأنهم أئمة علم وزهد وورع وهداية للخلق، فهم أئمة مقتصدون، فأما احتجاجهم بالحديث فهو مع كونه آحادياً لا يقاوم القاطع، وما رووه عن أخطب خوارزم فهو في كتاب حق اليقين غير مسند ولا نسبه إلى كتاب مشهور، والمسألة قطعية لا يؤخذ فيها بمثل ذلك، وحديث اللوح قد رواه الشيخ الطوسي والكليني في أصول الكافي وإكمال الدين للصدوق والنعماني في غيبته والطبرسي في الإحتجاج والإختصاص المنسوب للشيخ المفيد والمجلسي في البحار، وهذا الخبر غير صحيح لأنه لو كان صحيحا لروته الأمة ونقله رواتها وأهل العلم منها لتَوَفر الدواعي الى نقل مثله ولعموم البلوى به، ولما انفردت به هذه الفرقة، هذا ولسنا ننازع في فضل أئمتهم وعلمهم وكونهم من العترة النبوية والسلالة العلوية، فإنهم من أفاضل العتره ولا سيما زين العابدين والباقر والصادق والكاضم والرضا، وإنما ننازع في غلو المدعين لهذه الدعوى من أتباعهم المفرقين بين أئمة العترة، ومع هذا فإن هؤلاء الأئمه صلوات الله عليهم لم يعتقدوا هذا الأعتقاد بل هم مُسَلِّمون للقائم من العتره وراضون ومبايعون ومتابعون، وسنورد طرفا من الأخبار ولمعاً من

الأثار تبين للناظر أن قائمهم لقاعدهم، وقاعدهم لقائمهم، وأن عقيدتهم واحدة ومذهبهم واحد حسنيهم وحسينيهم، فنقول: روى الهادي الى الحق يحيى بن الحسين صلوات الله عليهم في مجموعه عن محمد بن علي الباقر باقر علم الأنبياء صلوات الله عليهم أن قوما وثبوا عليه فقالوا يابن رسول الله: إن أخاك زيداً فينا وهو يسألنا البيعة؟ فقال محمد: بايعوه فإنه أفضلنا، وروى الهاديu أن جعفر بن محمد الصادقuلما أراد زيد الخروج إلى الكوفة قال له جعفر: أنا معك يا عم، فقال له زيد: أوما علمت يابن أخي أنَّ قائمنا لقاعدنا، وأن قاعدنا لقائمنا، فإذا خرجت أنا وأنت فمن يخلفنا في حُرَمِنا وتخلف جعفر بأمر عمه زيد، وروى الهادي صلوات الله عليه لما أراد يحيى بن زيد اللحوق إلى أبيه قال ابن عمه: جعفر إقرء عمي مني السلام وقل له فإني أسأل الله أن ينصرك ويبقيك ولا يرينا فيك مكروهاً، وإن كنت أزعم أني إمام عليك فأنا مشرك أهـ. وروى أبو الفرج في مقاتل الطالبيين صفحة (١٢٩) بسنده الى عبد الله بن جرير قال: رأيت جعفر بن محمد يمسك لزيد بن علي بالركاب ويسوي ثيابه على السرج، وروى أبو الفرج في كتابه المذكور بسنده عن جابر (أي الجعفي ) عن أبي جعفر قال قال رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم للحسين: ((يخرج رجل من صلبك يقال له زيد يتخطى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غراً محجلين يدخلون الجنه بغير حساب))، وروى في كتابه المذكور بسنده إلى يونس بن حباب قال: جئت مع أبي جعفر إلى الكتاب فدعا زيداً فاعتنقه وألزق بطنه ببطنه وقال: أعيذك بالله أن تكون صليب الكناسه أهـ. وقد روى عن أبي جعفر محمد بن علي باقر علم الأنبياء عليهم السلام أنه أشار الى زيد بن علي عليه السلام، وقال:(( هذا سيد بني هاشم إذا دعاكم فأجيبوه وإذا استنصركم فانصروه))، وروى أبو الجارود زياد بن المنذر أني كنت جالساً عند أبي جعفر محمد بن عليuإذ أقبل أخوه زيد بن عليu فلما نظر إليه أبو جعفر وهو مقبل قال: هذا سيد أهل بيته والطالب أوتارهم لقد أنجبت أمٌّ ولدتك يا زيد، وعن الصادقu عن النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم: ((إن في السماء لحُرَاساً وهم الملائكه، وفي الأرض حُرَّاساً وهم شيعتك يا علي لن يبدلوا ولن يغيروا)) قال جعفر: ما أعلمه في شيعتنا إلا في أصحاب عمي زيد مضى من مضى منهم على منهاجه، وبقي من بقي منهم ينتظر فرجنا أهل البيت، وقد ترجم أحمد بن علي المقريزي المصري في الخطط لزيدu وفي أثناء ترجمته قوله: وسُئِلَ جعفر بن محمد الصادق عن خروجه (أي خروج زيد) فقال: خرج على ما خرج عليه آباؤه أهـ.

وفي أمالي أبي طالب صفحة (١٠٨) بسنده إلى جابر الجعفي قال: قال لي محمد بن علي عليه السلام: ((إن أخي زيد بن علي خارج ومقتول وهو على الحق، فالويل لمن خذله، والويل لمن حاربه، والويل لمن يقتله)) الحديث. وفيه بسنده إلى أبي مخنف قال: قيل لجعفر بن محمد عليه السلام: ما الذي تقول في زيد بن علي وخروجه على هشام؟ فقال: جعفر عليه السلام: قام زيد بن علي مقام صاحب الطف (يعني الحسين بن علي عليه السلام). وفيه (صفحة/ ١١٤) بسنده إلى عبدالله بن مروان بن معاوية قال: سمعت محمد بن جعفر بن محمدu في دار الإمارة يقول: رحم الله أبا حنيفة لقد تحققت مودته لنا في نصرته زيد بن علي عليه السلام، وفعل الله بإبن المبارك في كتمانه فضائلنا ودعا عليه وفيه أيضاً صفحة (١٣١) وقال الناصر للحق الحسن بن علي عيه السلام في كتاب الدلائل الواضحه: ولقد كان أول قتيل قُتِلَ من المسودة الفجرة بين يدي محمد بن عبد الله بن الحسن النفس الزكيهuاشترك في قتله موسى وعبد الله ابنا جعفر بن محمد عليه السسلام وكانا حاضرين معه جميع جهاده حتى قتل وأعطياه بيعتهما مختارين متقربين إلى الله تبارك وتعالى بذلك واستأذنه أبو عبد الله جعفر بن محمدu لسنه وضعفه في الرجوع إلى منزله بعد أن خرج معه فأذن له وفيه بصفحة (١٣٢) بسنده إلى أبي الحسين يحيى بن الحسن بن جعفر العقيقي يعني صاحب كتاب الأنساب قال: كان محمد بن جعفر بن محمدu سخياً شجاعاً، وكان يصوم يوما ويفطر يوما، قال: وسمعت موسى يقول: كان رجل قد كتب كتاباً في أيام أبي السرايا يشتم آل النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم حتى ذكر فاطمة عليها السلام فجاء الطالبيون فقرأوه عليه فلم يرد عليهم جوابا حتى دخل بيته فخرج عليهم وقد لبس الدرع وتقلد السيف ودعا إلى نفسه وتسمى بالخلافة، قال وسمعت إبراهيم بن يوسف يقول: كان محمد بن جعفر يقول: أصاب عيني شيء فاستبشرت به ، وقلت أني لأرجوا أن أكون القائم، فلقد بلغني أن في إحدى عينيه يكون شيء ، وأنه يدخل في هذا الأمر وهو كاره، وروى الحاكم الجشمي في كتابه جلاء الأبصار قال: وبإسناده عن الباقر وأشار الى زيد هو سيد بني هاشم إذا دعاكم فأجيبوه، وإذا استنصركم فانصروه أهـ.

وقال الحاكم في كتابه المذكور وعن الصادق : رحم الله عمي زيداً خرج على ما خرج عليه آباؤه وودت أني استطعت أن أصنع كما صنع عمي فأكون مثل عمي، مَنْ قُتِلَ مع زيد كمَنْ قُتِلَ مع الحسين بن علي،

وفي الكتاب المذكور وعن جابر سألت محمد بن علي عن زيد فقال: سألتني عن رجل مليء قلبه إيماناً وعلماً من أطراف شعره إلى قدمه وهو سيد أهل بيته.

ومن أمالي المرشد باللهU الأثنينيه الجزء العاشر بسنده عن ابان بن تغلب عن محمد بن عبد الله بن الحسن Uقال : أراد الله تعالى إكرام قوم بكرامته وأحب أن يستنقذهم فساق إليهم زيد بن عليUحتى نزل بين أظهرهم فدعاهم إلى الحق، ووصفه لهم خلافاً لما كانوا عليه فقالوا: إن أباك كان إماماً ، وأخاك كذلك ليزيلوه عن دينه ويحيلوه عنه، فقال: فجرت إذاً وعققت والدي، وظلمت أخي وافتريت عليهما أنا أعلم بوالدي وأخي منكم، وأن هذه لَلْفريه على الله وعلينا، ولو غير زيد تكلم بهذا لقالوا ظنين متهم جاهل لا يعلم والحمد لله الذي جعل على هذا أمر أولنا وآخرنا لم يقر لهم بفرية، ولم يلبهم عليها فمن كان أفضل من زيد وأصدق وأعلم بأبيه وأخيه منه، ولا أرضى في المسلمين.

وفي الأمالي المذكورة من الجزء المذكور بسنده إلى إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسنUفقال: لو نزلت رأية من السماء لَمَا كانت إلا في الزيديه، وبسنده إلى عيسى بن زيد بن عليUقال: كنت قائماً أُصلي في مسجد رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم قال عبد الله أحسبه قال: بالليل . قال فجاء علي بن الحسن العابد فاطلع في وجهي فلما عرفني قال لي: صلى الله عليك وعلى أبيك، وبسنده أيضاً إلى كليب بن عبد الملك قال: سألت الحسين بن علي بن الحسينU فقلت: أحب أن تعطيني موثقاً من الله أن لاتجعل بيني وبينك تقيه، فقال لي: يا كليب لا تثق بقولي حتى تأخذ مني يميناً سل عما بدا لك ، قال: قلت أخبرني عن هذا الأمر أول الناس إسلاماً أبوك علي، وأشد الناس نكاية في عدو الله وعدو رسوله أبوك علي، وخير الناس بعد رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم أبوك علي، فكيف صار هذا الأمر حتى صار يعطى المال على بغضه ويُقْتل الرجال على حبه؟ قال: لأن العرب كانت في شر دار وذكر قصه قال في آخرها : ثم ولوا عثمان ثم نقموا عليه فقتلوه، ثم بايعوا علياً طائعين غير مكرهين ثم نكثوا بيعته من غير حدث، ثم قام علي بالكتاب فقتل علي وبقي الكتاب، ثم قام به الحسن بن علي فصُنِع بالحسن الذي بلغكم، ثم قام الحسين فقتل وبقي الكتاب، ثم قام به زيد بن علي على جميعهم السلام فقتل زيد وبقي الكتاب، ثم قام به يحيى ين زيد فقتل يحيى وبقي الكتاب، ثم قام به محمد بن عبد الله فقتل محمد وبقي الكتاب، ثم قام به إبراهيم

فقتل إبراهيم وبقي الكتاب فنحن مع الكتاب والكتاب معنا لا نفارقه حتى نرد على رسول الله صلى اللهّ عليه وآله وسلم حجة من الله على هذا الخلق كما كان النبيئون حجة على من بعثوا إليه، وبسنده أيضاً إلى الحسين بن علي بن الحسين قال: كان أخي زيد يعظم ما يأتيه أهل الجور وذكر كلاماً إلى أن قال: وأحلف بالله لقد مضى زيد شهيداً ومضى أصحابه شهداء أهـ.

وقال العلامة الفقيه حميد الشهيد في الحدائق الوردية قال: وروى أبو الفرج في مقاتل الطالبيين بأسانيده عن عيسى بن زيدu قال: لو أنز ل الله سبحانه على محمد صلى اللهّ عليه وآله وسلم: إني باعث نبياً بعده لكان ذلك النبي محمد بن عبد الله بن الحسن، فهذا كلام عيسى بن زيدuوهو من أقمار الهدى، وممن لا يتمارى في فضله ولا يشك في شدة ورعه ونبله، وقد شهد الحرب مع محمد بن عبد الله في المدينه وتابعه وبايعه فلما قتل محمدuلحق بابراهيم وشهد الحرب معه بباخمرى حتى قتل إبراهيم عليهِ السّلام، وقال أبو الفرج في المقاتل بصفحة (٤٠٨): ولما ظهر محمد بن عبد الله بن الحسن وزحف إليه عيسى بن موسى جمع إليه وجوه الزيدية وكل من حضر معه من أهل العلم وعهد إليه أنه أن أصيب في وجهه ذلك فالأمر إلى أخيه إبراهيم، فإن أصيب إبراهيم فالأمر إلى عيسى بن زيد، وروى بسنده إلى يحيى بن الحسن قال: إن عبد الله بن محمد بن عمر ذكر ذلك من وصية محمد إلى أخيه إبراهيم ثم إلى عيسى بن زيد فلما أصيبا توارى . ولنقتصر على ما سردناه من نقل ما أردنا نقله من أخبارهم رضي الله عنهم في هذا الصدد، والفائدة منها لا تخفى على أُولي البصائر من أن الإمامة فيمن صلح وجمع الشروط المعتبرة من أي البطنين كان لا يدَعَّون النص على إمام بعينه، وفيما حكيناه من الأخبار استظهار وبيان أن قول الإماميه بالنص مذهب حادث، وفيه بيان سبب تلك الدعوى . والسبب إما خوف ملام من لامهم كما رواه الهاديuأو خوف السلطان كما في رواية المقريزي وغيره، فليتأمل والله الموفق .

***

## المطلب الثاني :

في الدليل على حصر الأمامة في أولاد السبطين من ينتسب بأبيه إليهما، وأنها مقصورة على البطنين محظورة على مَنْ سواهم.

فنقول: الذي يدل على ذلك من جهة النظر: أنه لابدَّ للإمامة من منصب مخصوص إذ لو كانت جائزة في جميع الناس لأدى ذلك إلى الفساد لحصول التعارض والتشاجر والتناحر عليها وكان سبباً للمفاسد ولتعطيل الأحكام، ولأدى ذلك إلى ضعف الإسلام، وأيضاً فقد جرت سنة الله تعالى في الأولين بتقديم أولاد النبيين صلوات الله عليهم أجمعين، ومن جهة السمع أدلة سنختصر منها ما يليق بهذا الجواب منها آية الموده وهي {قُلْ لا أسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أجْراً إلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي القُرْبَى} [الشورى/ ٢٣] وإقصاؤهم والإستبداد بالأمر والنهي دونهم يضاد المودة، ومنها قوله تعالى: {يا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا أطِيْعُوْا اللهَ وأطِيْعُوْا الرَّسُوْلَ وأُوْلِي الأمْرِ مِنْكُمْ} [النساء/ ٥٩] وأولي الأمر هم العلماء من آل الرسول صلى اللهّ عليه وآله وسلم بدليل قوله تعالى: {ثُمَّ أوْرَثْنا الكِتَابَ الَّذِيْنَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظالمٌ لِنَفْسِهِ ومِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ومِنْهُمْ سَابقٌ بِالْخَيْرَاتِ} [فاطر/ ٣٢] فصح أن أهل الصفوه الذين أورثهم كتابه هم الذين أمر بمودتهم ، ومنها قوله تعالى: {إنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إمَامَاً قَالَ ومِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا ينَالُ عَهْدِي الظَّالِمِيْنَ} [البقرة/ ١٢٤] وقد استجاب الله دعوة إبراهيم صلوات الله عليه، وفيها دلالة أن الظالم لا ولاية له، ومنها قوله تعالى: {وأُوْلُوْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ} [الأحزاب/ ٦] وقد ثبت أنَّ علياً أقرب رحم إلى النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم، وأن الحسنين وأولادهما هم أولاده صلى اللهّ عليه وآله وسلم لقوله صلى اللهّ عليه وآله وسلم: ((كل بني أُنثى ينتمون إلى أبيهم إلا ابني فاطمة فأنا أبوهما وعصبتهما)) قال شارح الأساس: وهومتواتر فهم أولى بمقامه لدلالة العقل ولهذه الآية، ألا ترى كيف رتب الله تعالى ذلك على ذكر الولاية بقوله تعالى: {النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤمِنِيْنَ مِنْ أنْفُسِهِمْ} [الأحزاب/ ٦] ثم عقب ذلك بقوله: {وأُوْلُوْ الأرْحَامِ .... الآيه} فدل ذلك على أن أولاده أولى بمقامه في الولايه من غيرهم، ذكره الحاكم أبو سعيد الجشمي رحمه الله في تنبيه الغافلين: ولنا من السنة أخبار كثيرة أخبار التمسك وأخبار الكساء مع آية التطهير وأخبار السفينة والنجوم وغيرها، فإذا كانوا مطهرين عن الأدناس والأرجاس في الأفعال والأقوال،

وكان لا ينجو إلا المتبع لهم كما أنه لم ينج من قوم نوح إلا من ركب في السفينه كانوا أولى بمقام النبي صلى اللهّ عليه وآله وسلم، وفي حديث التمسك من قوله: ((ولا تقدموهم فتهلكوا)) دلالة على حصر الإمامة فيهم وعدم جوازها في غيرهم، ولنا إجماعهم قبل حدوث مذهب الإمامية، وإجماعهم حجة واجبة الإتباع، وإنما قلنا بإجماعهم قبل حدوث مذهب الإمامية لأن من المعلوم انعقاد الإجماع من الصدر الأول على جواز الإمامة في البطنين فلا يعتد بخلاف من خالف منهم وذلك الإجماع ظاهر من حالهم فإنهم كانوا يطبقون على إمامة القائم منهم حسنياً كان أو حسينياً، ولذلك لم يخالف أحدٌ منهم في إمامة زيد بن علي ولا في إمامة النفس الزكية، ولا في إمامة ابراهيم بن عبد الله، ولا في إمامة الفخي رضوان الله عليهم، قال الإمام إبراهيم بن محمد المؤيدي رضوان الله عليه قال في العمدة[1]: وذلك معلوم ضرورة من حالهم عرف الآثار وسمع الأخبار، فلا معنى لمباهتة الإمامية في شيء منه، وأيضاً فإن خلاف الإمامية ليس في محل النزاع وهو عدم جواز الإمامة في غير أولاد الحسنين بل هم موافقون في ذلك، وإنما بالغوا فقصروها على بعضهم، فإذاً لاخلل في دعوى الإجماع على محل النزاع اهـ.

قال الإمام إبراهيم بن محمد – رحمه الله – الدليل الثاني: أنَّ الأمة قد اجمعت على جواز الأمامة في ولد البطنين بعد قيام الدليل القاطع على بطلان قول أصحاب النص من الأمامية وذلك بما قدمناه من الإجماع من الصدر الأول على خلافه، وذلك لأنهم إنما عولوا على النص بأن الأمامة لا تجوز إلا في عدد مخصوص من أولاد الحسين، وإذا ثبت بطلانه باجماع العترة السابق سقط ما بنوه عليه، لأن العترة وكذا الأمة إذا افترقت على قولين ثم ثبت بطلان أحدهما تعين الحق في القول الآخر، لأنه لو بطل مع بطلان الأول لأدى إلى خروج الحق من أيدي الأمة بموجب أنهم قد صاروا كلهم قائلين بقولين باطلين في مسألة واحدة، وخروج الحق عن أيديهم يبطل كون إجماعهم حجة واجبة الإتباع، وهذا التقرير كافٍ في بطلان قولهم، وإنما قلنا: أنَّ الأمة قد اجمعت على ذلك لأن من أجازها في جميع الناس فقد أجازها فيهم لأنهم خير الناس، ومن أجازها في قريش فقد أجازها فيهم لأنهم خير قريش، ولا شك أنه قد اختلف فيمن عداهم ولم يدل دليل على جوازها فيه، فإن الخلاف لمن قال بجوازها في سائر الناس ظاهر بل لا يبعد أن يقال أنه

[1] عمدة المسترشدين للفقيه حميد الشهيد مصنف عظيم في أصول الدين لا يزال مخطوطاً.

مخالف لإجماع الصحابة، وأما الخلاف لمن قال بجوازها في قريش دون من عداهم فأنه للعترة عليهم السلام، فأنهم يقولون بجوازها فيهم وعدم جوازها في غيرهم، وإذا كانت الأمة قد أجمعت على ذلك فإن اجماعهم حجة واجبة الإتباع انتهى. وبتمام هذا يتم الكلام في جواب هذا السؤال ولأئمتنا أعلام العترة النبوية وشيعتهم علماء الأمة المحمدية موضوعات في الإمامة استوفوا فيها الحجج وأبانوا فيها الحق فمن أحب الإستئكار فعليه بمراجعة تلك الأسفار ففيها ما يشفي ويكفي وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

❋❋❋